

محاضرات في المطبوعات الحكومية

إعداد

دكتور / محسن السيد العريني

وحدات الدراسة

1- تعريفات المطبوعات الحكومية وبعض النماذج الميدانية للقوائم الببليوجرافية للمطبوعات الحكومية
2- المطبوعات الدولية
3- المطبوعات الحكومية في بعض الدول الولايات المتحدة – السعودية – مصر
4- المعالجة الفنية للمطبوعات الحكومية (الاختيار ، الاقتناء ، الفهرسة ، التقنين و الخدمة)
5- الأبحاث مايو والاتاحة.

تم تدريس هذه المادة في الإعوام التالية:

1988 / 1987

1993 / 1992

1994 / 1993

تم تكليف طلبة الامتياز على اعداد بحث عن أحد المصنوعات التالية؟

وحدات المواد المطبوعات الحكومية

1- المطبوعات الحكومية الدولية – تعريفات

2-معالجة المطبوعات الحكومية في المكتبات

3 – معالجة المطبوعات الحكومية في المكتبات (الاختيار – والاقتناء – التنظيم – الاعداد – الاتاحة والخدمة)

4 – مقارنة بين المطبوعات الحكومة بين المكاتب

5 – العمليات الفنية للمطبوعات الحكومية (الفهرسة – التصنيف – الحفظ)

6 – خدمات المطبوعات الحكومية

7 – الدوريات

8 – المطبوعات الحكومية السعودية

المحاضرة الأولى

تعريفات :

بعض نماذج للمطبوعات الحكومية في الدول المختلفة: مصر، السعودية، الولايات المتحدة.

معالجة المطبوعات الحكومية وبعض الأوعية الببليوجرافية

الإختيار ، والإقتناء ، التنظيم ، الإعداد ، الفهرسة ، التصنيف ، الحفظ

الاتاحة والخدمة

مصادر الدراسة :

1- نبيله خليفه جمعه: المطبوعات الحكومية في المكتبة القومية بمصر
2- نبيلة خليفة جمعه: المطبوعات الحكومية بدار الكتب القومية . رسالة دكتوراه
3- شعبان عبد العزيز خليفة: الرسائل الجامعية والمطبوعات الحكومية - القاهرة العربي 1979.
4- محمد فتحي عبد الهادي: أوعية المعلومات الحكومية في المكتبات – القاهرة
5- ناصر محمد السويدان. المطبوعات الحكومية في المملكة العربية السعودية مكتبة الإدارة - مج 13 -14 – محرم 1406 سنة 1985
6 – فهد إبراهيم العسكر: تصنيف المطبوعات الرسمية، تجربة مركز الوثائق بمعهد الإدارة العامة. مكتبة الإدارة: مج 12, ع3 (رمضان 1405 هـ) مايو /يونيو 1985.

تعريفات: تستخدم التسميات التالية للدلالة على المطبوعات الحكومية:

المطبوعات الرسمية: وهي تصدر من جانب الحكومة أو أحد اقسامها ويمكن ان تكون دوريات او منفردات .

الوثائق الحكومية: وهي مطبوعات تصدر على نفقة الحكومة او تنشر تحت سلطة الكيان الحكومي.

الوثائق العامة : يمكن أن يقصد المواد ذات الصبغة الرسمية فقط بسبب وجود كلمة وثائق.

ولكن أكثر التسميات شيوعا في الاستخدام هي المطبوعات الحكومية وهي مطبوعات تصدر على نفقة الحكومة أو تنشر تحت سلطة الكيان الحكومي

أو هي مطبوعات ذات سمة رسيمة وهي التي تنشر به جانب قسم النشر الحكومي لإحدى الوزارات بالحكومة.

وقد ورد ضمن قانون الطبع الأمريكي لعام 1895 التعريف التالي:
" كل وثيقة طبعها مكتب الطبع الحكومي " وكل وثيقة صدرت أو نشرت من جانب الوزارات التنفيذية ومكاتب الحكومة.
وفى قانون توزيع المطبوعات الحكومية على مكتبة الكونجرس تضمن التعريف ما يلي:
المطبوعات والخرائط التي تطبع أو التي يعاد انتاجها وبمقتضى القانون استجابة لمتطلبات لجان الكونجرس .... أو الهيئات والمصالح والمكاتب التابعة لها:

وفى 1962 ورد تعريف ضمن المادة (1901) من قانون الولايات المتحدة لجزء من التشريع الخاص ببرامج مكتبات الإيداع أن المطبوعات الحكومية التي توزع على مكتبات الإيداع هي:
مواد المعلومات التي تطبع كوثيقة فردية سواء على نفقة الحكومة أو كما يتطلب القانون.

- وهناك بعض التعريفات الدولية للمطبوعات الحكومية التي صدرت عن هيئات دولية او ضمن اتفاقيات دولية.

ففي اتفاقيات بروكسل (1886) الخاصة بالتبادل الدولي للمستندات الرسمية والمطبوعات العلمية والأدبية أو بأن المطبوعات التي اتفقت الدول المتعاقدة على تبادلها
أ – المستندات الرسمية سواء كان برلمانية أو إدارية والتي تنشر في البلاد التي تصدر فيها
ب – المؤلفات التي توضع بناء على أمر الحكومات وعلى نفقتها في الاتفاقية الخاصة بتبادل الجريدة الرسمية والمطبوعات البرلمانية ينص البند الأول على ما يلي:

تتعهد الحكومات المشتركة في هذه الاتفاقية بان ترسل للهيئات التشريعية لكل دولة من الدول الأخرى المتعاقدة نسخة من إعداد الجريدة الرسمية والنشرات والمستندات البرلمانية التي تذيعها وذلك بمجرد صدورها.
وفى الببليوجرافيا الجارية للنشر الرسمي القومي التي نشرتها اليونسكو 1958 صدرت المطبوعات الرسمية بانها:
مجموعة الوثائق والمجلدات , والدوريات , والاعمال الأخرى المنشورة بأمر وعلى نفقه جهة عامة .

وقد حددت اليونسكو في الاتفاقية الخاصة بتبادل المطبوعات التي تحددت في 1958 فئات المطبوعات الحكومية كما يلي:
الوثائق البرلمانية ، التقارير ، الأدوات التشريعية الأخرى ، المطبوعات الإدارية ، الببليوجرافيات القومية ، ادلة الدولة ، نصوص القوانين وقرارات المحاكم .
ومن أحدث التعريفات هو ما صدر عن الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (1982)

1- المطبوع الرسمي هو أي مادة، منتجة بالاستنساخ او باي طريقة أخرى، صادرة عن هيئة تكون كيانا رسميا، وتتاح لجمهور أوسع من هذا الكيان.

والكيان الرسمي هو:

أ – أي سلطة تشريعية لدولة او لإقليم او الولاية
ب – أي هيئة تنفيذية ... للتقسيمات الإدارية
حـ -أي محكمة او هيئة قضائية
د – أي منظمات أخرى متكونة قد أنشئت من جانب كيان رسمي

2 – يحدد المطبوع الرسمي تبعا لحاله مصدر النشر بصرف النظر عن موضوع المطبوع او المحتوى او الشكل المادي.
ونظرا لتعدد وتنوع التعريفات لماهية المطبوع الحكومي في نظرا لاختلاف النشر الحكومي ومما من دولة الأخرى، هناك بعض التعريفات التي تركز على عنصري النشر والانفاق، بينما يهتم بعضها بعنصري التأليف والمسئولية الفكرية، كما يتميز البعض الاخر بذكر فئات المطبوعات التي يشملها كمؤشر لطبيعة المحتوى في المطبوع الحكومي.

ويرى الدكتور محمد فتحي عبد الهادي ان أفضل المصطلحات

"الوثائق الحكومية أو مصادر المعلومات الحكومية أو أوعية المعلومات الحكومية"

ويستطرد بأن المطبوع الحكومي غير مطبوع يحمل بيان طبع المطبعة الحكومية وقصد به أن يستخدم في مصلحة حكومية أو أن مطبوع يحمل بيان طبع مطبعة غير حكومية ولكنه طبع لاستخدام مصلحة حكومية وتحملت الحكومة تكاليف الطبع أو أنه مطبوع من تأليف أو إعداد فرد أو هيئة أو جماعة خارج الهيئة الحكومية وطبع من أجلها وأنه يوزع بطريقة رسمية خلال العمل الحكومي.

نقلا عن لورانس شميكبير

ومن التعريفات المنشورة حديثا باللغة العربية ينقل لنا الدكتور شعبان خليفه تعريف لورانس شميكبير schmeckebier بأن المطبوع الحكومي يستمد هذه الصفة من أحد وكل العناصر الآتية:

1 – تم طبعة في مطبعة حكومية وقصد به أن يستخدم في أحد المصالح الحكومية
2- تم طبعه في مطبعة غير حكومية ولكن طبع على نفقه الحكومة وقصد أن يستخدم في أحد المصالح الحكومية.
3- وضع المطبوع بتكليف خاص من هيئة حكومية.
4- يوزع بطريقة رسمية خلال العمل الحكومي.

وقد أورد بويد Boyed أن المطبوعات الحكومية يمكن أن تقع في الفئات الآتية:

- التقارير الإدارية
- التقارير الإحصائية
- الأبحاث والإستقصاءات
- الوثائق ومحاضر الجلسات
- القوانين واللوائح والمجاميع والأنظمة
- ضابط المجالس النيابية
- القواعد والتنظيمات والأدلة والتعليمات
- السجلات
- الببليوجرافيات والقوائم
- المعلومات العامة والوصفية
- النشرات الإعلامية
- الخرائط والتصميمات
- المواد السمعية والبصرية والمصنفات الفيلمية

وتعد المطبوعات الحكومية مصدرا أوليا للمعلومات كما تشتمل هذه المطبوعات على مصادر مرجعية هامه.

وقد ارتبطت القيمة المرجعية للمطبوعات الحكومية بالسمات التالية:

1 – بيان المسئولية فهي مبادرة عن السلطة الرسمية

2 – إنخفاض التكلفة حيث تتاح مجانا أو بمقابل زهيد

3 – توفير الوقت – حيث تشتمل على أحداث معلومات متاحة في موضوعات متنوعة

4 – الأصالة – وذلك لأنها تشكل مصادر أولية للبحث

5 – الجذب القرائي: وغالبا تنتج في شكل جذاب

6 – اتساع التغطية

7 – الكشافات

وتعقب الدكتورة نبيلة خليفه على هذه التعريفات بالملاحظات التالية:

1 – ان التعريفات التي وردت تحت أكثر من مصطلح القاموسية تكرر بعضها البعض ولأتقدم تفصيلات عن المقصود بالهيئة الحكومية.

2- وبالنسبة للتعريفات التشريعية فهي تقدم من اجل موقف معين يصدر التشريع من اجله ولذلك فكل منها يتم تحديده تفصيلا او ايجاز وفقا لما يتطلبه الموقف الذى وضع من اجله فنجد مثلا ان نص التشريع الخاص بقانون الطبع الأمريكي كان اهم ما ينبغي ان يركز عليه هو الطبع والنشر.

3 – وبالنسبة للتعريفات التي تصدر عن منظمات دولية فأنها تمتاز بالصياغة الدقيقة وبالتفصيل والشمول لفئات المطبوعات.

بعض النماذج الميدانية للقوائم الببليوجرافية التي تدرج حصرا للمطبوعات الحكومية الصادرة في دولة ما.

وتهدف هذه النماذج الى التعرف على السمات الأساسية للمطبوع الحكومية يعد الفهرس الشهري من المطبوعات الحكومية الأمريكية Monthly catalog of US G pubs من أشهر قوائم المطبوعات الحكومية ويصدر شهريا من تجميع مستوى كما يشتمل على عدد من الكشافات للمؤلف والعنوان والموضوع ورقم السلسلة او التقرير ورقم الخزنة وتضم القائمة كل أنواع اعداد من المنفردات والسلاسل والدوريات والخرائط والمصغرات التي تصدرها الهيئات الحكومية الأمريكية على كافة مستوياتها الفيدرالية والمحلية.

وعلى الصعيد العربي هناك ثلاث ببليوجرافيات قومية على سبيل المثال – تصدر في مصر – العراق – ليبيا وتخصص قسما للمطبوعات الحكومية بها بالإضافة الى الفهرس التي تصدره المكتبة المركزية لجامعة الرياضة لمجموعات المطبوعات الحكومية بها.

ففي مصر تصدر نشره الإيداع كل ثلاثة شهور وتفرد قسما للمطبوعات الحكومية وتعنى بالمطبوعات الحكومية بانها مطبوعات الهيئات والمصالح الحكومية والقطاع العام والتي تعبر عن نشاطها الإداري.

كما تضم الببليوغرافية الوطنية العراقية قسما خاصا للمطبوعات الحكومية وتصدر هذه النشرة كل ثلاث شهور أيضا.

وتشمل الببليوغرافية العربية الليبية. التي تصدر سنويا – قسما خاصا للمطبوعات الحكومية بها – وتقضى بالمطبوعات الحكومية مطبوعات الامانات واللجان الشعبية والادارات والهيئات والمنشآت العامة.

ويعد فهرس مكتبة جامع الملك سعود فهرس المقتنيات المكتبة والمطبوعات الحكومة السعودية والدولية باعتبار ان الناشر جهة حكومية او منظمة ذات تمثيل حكومي دولي للأمم المتحدة مثلا منظمة اليونسكو.

بعض أمثلة للمطبوعات الحكومية التي ضمنتها القوائم المذكورة.

أولا – الفهرس الشهري للمطبوعات الحكومية الأمريكية:

1 - US. President (1966 – 1981: Carter)
Defense spending: message from the president of the United States transiting his views an defense appending - washing tin : U. S , G , P , O 1969. Zp. 24 cn (hones decimation 96 – 184 US .

2 - congress . select Committee on Ethics. Investigation of Senators Harrison A. Williams: Open Session hearings … Ninty-seventh Congress, First Session, 8111-14805.

3 -المملكة العربية السعودية وزارة الزراعة والمياه. إدارة الأبحاث والتنمية الزراعية. قسم وقاية المزروعات.

نشره فنية عن الطرق المتداولة في مقاومة آفات الحبوب المخزونة , اعداد جلال الدين نصحى السيد , الرياض , د .ت

4-مصر، قوانين، لوائح، الخ

قانون الإجراءات الجنائية اعداد عادل حنفي محمود – القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية , 1982 .

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية

5- مصر - وزارة التأمينات

تقرير إنجازات ونتائج اعمال قطاع التأمينات عن عام 1979 – (القاهرة) وزارة التأمينات , 1980

6 – العراق , وزارة الاعلام – مديرية الاثار العامة اغلى المواقع الاثرية في العراق – بغداد , 1976 بدون ترقيم – خرائط

7 – العراق – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

الإنتاج النباتي في العراق وموقعه من الدول الرئيسية بغداد، وزارة الزراعة , 1975

8 – ليبيا اللجنة الإدارية للأعلام الثوري

نظرية القوة الأمريكية: (المواجهة الليبية الأمريكية فوق الداخلية: وثائق وشهادات عالية / تصميم الغلاف: سالم فرحات التميم: طرابلس اللجنة و1981 م

9 – ليبيا – جامعة قاريونس

مشروع الميزانية الإدارية للسنة المالية 1390هـ -1981م – بنغازي: الجامعة , 1981م

وعلى ضوء النماذج السابقة ترى الدكتورة نبيلة خليفة بان لا يوجد هناك تعريف معياري متفق عليه من جانب الجميع لما هو المطبوع الحكومي كما استخدم أكثر من مصطلح لتسمية المطبوع الحكومي وقد تطورت هذه التعريفات مع تطور الوظائف التي يمارسها الجهاز الحكومي.

أن يمارس وظيفة الطبع والنشر الحكومي من أجل تغطية احتياجات الهيئات الحكومية نفسها وليس لمواجهة طلب تلبية طلب المعلومات من جانب المستفيدين بخلاف ما يحدث نظام في النشر التجاري حيث يكون الأهم الأول لمواجهة احتياجات القراءة والحصول على الربح.

وعادة ما يكون الطبع والنشر الحكومي مركزاً في العاصمة او تجربها وينذر الدعاية والإعلان عن المطبوعات الحكومية مما يؤدى وجود عقبات في حصول المكتبات على هذه المطبوعات كما أن عدم توافر الببليوجرافيات والكشافات بصورة منتظمة بالإضافة الى عدم حداثة تغطياتها بصفة عامة مما يصعب إجراءات الإختيار والاقتناء للمطبوعات الحكومية بالمكتبات مع عدم وجود جهة مركزية واحدة للحصول على مثل فئات المطبوعات الحكومية.

بالإضافة الى مشكلات الحصول على هذه المطبوعات هناك مشكلات أخرى تتعلق بطبيعة تلك المواد وطرق تنظيمها واعدادها والخدمات التي يمكن ان تقدم لأتاحتها للمستفيدين. أضف الى ذلك الصعوبات الخاصة بفهرستها وتصنيفها وتحليلها حيث تفقد البيانات الببليوجرافية وصعوبة تحديدها او من حيث اعداد المداخل للهيئات الحكومية او من كل هذه المشكلات وغيرها الى ان تلجأ بعض المكتبات الى فصلها في مجموعة خاصة وقد تعتمد خطط تصنيف خاصة تتناسب مع طبيعة هذه

المطبوعات وقد تحاول المكتبات التوفيق بين الطرق المختلفة واجراء التعديلات اللازمة على ارضها.

المطبوعات الحكومية في المكتبة القومية بمصر

تواجد دار الكتب القومية بمصر بمشكلة معالجه مقتنياتها من المطبوعات الحكومية وعدم وجود سياسة مرسومة او معالجة خاصة فضلا على ان دار الكتب

كانت تدرج هذه المطبوعات قيمة مجموعاتها العامة من الكتب او الدوريات. وفي 5 /2 / 1966

تم انشاء مركز توفر التبادل المطبوعات طبقا لاتفاقية التبادل الحكومي مع الحكومة الأمريكية وقد تولى هذا المركز شئون تبادل المطبوعات بدلا من وزارة المالية التي كانت تصطلح بهذا الدور مثل هذه التاريخ. وبدأت المطبوعات الحكومية الأمريكية ويتدفق هذا المركز بأعداد متزايدة كما زادت كمية مطبوعات الأمم المتحدة التي ترد للدار على سبيل الإهدار. وبدأت مشكلة المطبوعات الحكومية تواجه دار الكتب وظهرت الحاجة بضرورة اتخاذ الاجراء المناسب الذي يوفر الاستفادة بهذا النوع من المطبوعات. وفى أواخر 1968 تجسد الاهتمام بصدور قرار بأنشاء قسم للمطبوعات الحكومية وقسم اخر لمطبوعات الأمم المتحدة وذلك في إطار التجديد الإداري لتنظيم دار الكتب. واسوه لما يتبع في المكتبات الكبيرة التي تفرد قسما لهذه المطبوعات ولا تدمجها في مجموعاتها الأخرى ومما يؤخذ على هذا القسم ان تم إنشاؤه بدون خطة مسبقة وبدون تحديد للمطبوعات التي ترد اليه او الإجراءات التي سوف تعالج بها تلك المطبوعات وتعتبر القسم في هذه وتغير العمل منه بتغير الشخص القائم بأمره وانهى هنا به المطاف انها 1979 الى تصفية غير معلنه والى نقل مقتنياته الى قسم التزويد لتسجل وتدمج في باقي مقتنيات الدار وقد تجسد مفهوم المطبوع الحكومي عند انشاء القسم في ثلاثة دوريات أساسية وهى (الوقائع المصرية . الجريدة الرسمية – النشرة التشريعية) ثم اضيف بعض المطبوعات المصرية والأمريكية بشكل متباعد. وفي 1971 تغير مفهوم المطبوع الحكومي بحيث يشمل بصفة أساسية المطبوعات الواردة طبقا لاتفاقية التبادل الحكومي مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الإضافات لمقتنيات القسم كثيرة ومتلاحقة حتى 1979

فيما يلي بعض الحلول المطروحة لإنقاذ قسم المطبوعات الحكومية بدار الكتب:

1- البدء بوضع تعريف واضح ومفصل للمطبوع الحكومي بحيث يتناسب هذا التعريف مع إمكانيات الدار وطبيعة مقتنياتها واحتياجاتها المستفيدين وتوقعاتهم
2- التعرف على أدوات الاختيار والضبط الببليوجرافي للمطبوعات الحكومية على الصعيد الدولي

3 – التدريب على أسس متابعة المطبوعات الحكومية ، تنظيمها وإعدادها
4 - إفراد قاعة خاصة للمطبوعات الحكومية تحت اشراف مكتبي متخصص
5 – الإحاطة علما بالاتفاقيات الدولية وأثر ذلك على تنمية وتبادل المطبوعات الحكومية بين مصر والحكومات الأجنبية
6 – إتاحة المطبوعات الحكومية للخدمة وتيسير ضبطها وبثها للمستفيدين والمهتمين بهذا النوع من المطبوعات وعوده الموقف المطبوعات الحكومية بدار الكتب القومية.

يمكن القول بان المطبوعات الحكومية المصرية والمطبوعات الحكومية الأمريكية تمثلان الجانب الأنظم في وحدات الدار مثل هذه المطبوعات وتحصل الدار الأولى المصرية عن طريق الإيداع القانوني وتحصل الثانية عليها من خلال اتفاقية تبادل المطبوعات سالمة الذكر ويؤخذ على تطبيق الإيداع الحكومي بعض السلبيات التي تؤثر على نسبة المطبوعات الحكومية المودعة بدار الكتب وكذلك عدم متابعة الهيئات الحكومية في طلب مطبوعاتها والتسيب في الإجراءات.

كما تتطلب المطبوعات الحكومية الأمريكية استكمال المتتابعات من المطبوعات سواء الدوريات او سلاسل المنفردات او مجلدات العمل الواحد وغالبا ما تقنع اداره التبادل بدار الكتب بدور المتلقي فقط لما ترسله الجهات الأخرى دون اللجوء للاستفسار عن الناطق منها اصنف الى ذلك ان دار الكتب لا تحتفظ بكل ما يرد اليها عن طريق التبادل ولكنها (تقدم بتوزيع بعضها على بعض الهيئات العلمية والمتخصصة وتحتفظ بالباقي في رصيد الدار مما يؤخذ على عملية التوزيع والتوجيه هذه انها تتم بدون سياسة عامة مكتوبة. قد ما يترتب عليه هذا تشتيت المجموعات من المطبوعات الحكومية وخاصة السلاسل منها بين أكثر من جهة دون رابط إدارة ببليوجرافية واحده للضبط.

وقد تعرضت د. نبيلة خليفة جمعه في رسالتها للدكتورة للمشاكل التي تواجه المطبوعات الحكومية بدار الكتب القومية بحيث أمكن تجميعها تحت ثلاثة بنود رئيسية وهي:

1- الإختيار والاقتناء
2- الاعداد والتنظيم
3- الخدمة والاسترجاع

أولا: الاختيار والاقتناء
تواجه المكتبات عامه مشاكل التزويد بالمطبوعات الحكومية وذلك بسبب عن وجود هيئة مركزية في الدولة تتولى نشر وتوزيع المطبوعات الحكومية فيها. فالناشر

الحكومي عاده لا يقوم الا بإصدار جزء يسير من قطاع النشر الحكومي كما تقوم بعض الهيئات الحكومية بنشر وتوزيع مطبوعاتها بنفسها.

ومع تعدد الهيئات التي تصدر المطبوعات الحكومية وتنوع طرق الحصول على مطبوعاتها وانعدام وجود إدارة ببليوجرافية شاملة لتلك المطبوعات. كل هذه العوامل وغيرها أدت الى صعوبة متابعة النشر الحكومي والتعرف عليه من جانب اين التزويد وفي دار الكتب تتكون المطبوعات الحكومية يصنع أساسية بين تلك التي تصدرها الحكومة المصرية والأخرى التي تصدرها الحكومة الأمريكية ولا يترك لابين التزويد بدار الكتب الخيار في الاختيار من بين تلك المطبوعات حيث يحصل على الأول من خلال قانون الإيداع القانون ويحصل على المطبوعات الحكومية الأمريكية من خلال اتفاقية التبادل المركزي وتفتقر دار الكتب الى عنصر المتابعة للحصول على المطبوعات الحكومية وبين دراسة ميدانية أجرتها الباحثة على أربعة جهات الحكومية وهى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والهيئة العامة للاستعلامات ووزارة التربية ومجلس الشعب والشورى تبين عن الدراسة ان نسبة الإيداع للهيئات الأربعة بلغت 23.2 % فقط من المجموع المطبوعات التي أصدرتها تلك الهيئات الى انها لاتصل مشاريع المطبوعات الحكومية التي تصدرها هذه الهيئات . وبينما وصلت مطبوعات الجهات المركزي للتعبئة العامة والاصدار لما 35.6 % تهبط مطبوعات مجلس الشعب والشورى 0.0 %

وبالنسبة للمطبوعات الأمريكية تواجه الدار مشكلة عدم استكمال المتتابعات عن هذه المطبوعات فالدار تقوم فقط بدور لتلقي فقط لما ترسله الإدارة الأمريكية وتجعل حتى من طلب الناقص من هذه المتتابعات.

اصنف ذلك ان دار الكتب لا تحتفظ بكل ما يرد لها عن طريق التبادل ولكنها تقوم بتوزيع جزء كبير فيها على بعض الهيئات العلمية والمتخصصة وتحتفظ بالباقي لرصيد الدار ويؤخذ على هذه العملية عدم وجود سياسة عامة مكتوبة ومخططة تحكم هذا التوزيع والتوجيه وقد يترتب على هذا تشتيت للمجموعات التي ترد بين الهيئات المختلفة مع غياب أداة ببليوجرافية تضبط هذا العمل. أضف الى هذا عدم التأكد من استفادة هذه الجهات من المطبوعات المرسلة لها مع تقاعس البعض الأخر عن استلام حصته من هذه المطبوعات. وتقترح الباحثة لحل هذه المشاكل الى إعادة النظر في سياسة التوزيع الحالية للمطبوعات الحكومية والى وضع سياسة مكتوبة تحكم توزيع هذه المطبوعات بناء على دراسة فصلية لاحتياجات المستفيدين في فترة هذه الهيئات

ثانيا: التنظيم والاعداد

تعد مشكلة تنظيم واعداد المطبوعات الحكومية بالمكتبات من المشاكل الرئيسية التي تواجه المكتبات ومن بين هذه المشاكل المتراكمة المتزايدة في الفهرسة وتأخر اتاحتها للمستفيدين. وقد تقتصر بعض المكتبات على الاعتماد على الكشافات المطبوعة بدلا

من اعداد بطاقات الفهرسة المعروفة وترتب المطبوعات في الكشاف بترتيب أرشيفي بهيئات الإصدار.
وهناك اتجاهان لمعالجة تنظيم واعداد المطبوعات الحكومية , فبينما ينادى الاتجاه الأول الى فصل مجموعة المطبوعات الحكومية في مجموعة مستقلة والاعتماد على الكشافات المطبوعة وهو ما يسمى بالمدخل التفصل . يرى الاتجاه الثاني.
أرباح المجموعة ضمن المجموعة العامة وهو ما يسمى بالمدخل الموزع ويتميز المدخل التفصل بتوفير الوقت والجهد والاعداد بطاقات الفهرسة حيث يصعب تحديد المداخل للهيئات الحكومية وكثرة بيانات الوصف مع صعوبة تصنيفها.
كما يتميز افراد قسم خاص للمطبوعات الحكومية بتنفيذ إجراءات الخدمة والاتاحة والى تألف المستفيدين مع نظام ترتيبها وفقا لجهات الإصدار بحيث يمكن المستفيدين التعرف على مطبوعات للهيئة الواحدة معا.
واهم عيوب هذا التقسيم تشتيت المطبوعات التي تعالج موضوعات واحدة أي التشتيت الموضوعي للمجموعات كما ان هذا التقسيم قد لا يسمح بمثيلها: الفهرسة العام للمكتب لما يبعد عن دائرة الصدور كما ان الكشافات المطبوعة تعجز عن التغطية الشاملة الى جانب تأخيرها في الصدور.
ولعلاج العيوب التي ظهرت في المدخلين السابقين. ومما يعرف الاستخدام الأمثل لهذه المطبوعات نشأت طريقة جديدة للتنظيم والاعداد وهي المدخل المنفصل جزئيا أي انها طريقة فهي تجمع بين المدخلين وذلك بفصل مجموعة المطبوعات الحكومية في مجموعة منفصلة مع تمثيل عدد مختار منها في الفهرس البطاقى للمجموعة العامة وهذا المدخل يمكن المستفيد من الوصول مباشرة الى المطبوعات المختارة خلال فهرس المكتبة او من خلال الكشافات المطبوعة. وعن هذه الطريقة عدم تمثيل المطبوعات الحكومية في الفهرس الموضوعي للمكتبة كما وقد يعتمد بعض المستفيدين خطأ ان كل المطبوعات الحكومية ممثلة في الفهرس البطاقى. كما ان فئات المواد التي تمثل في الفهرس العام قد تختلف من مكتبة الى أخرى وتباين الوضع في دار الكتب تبعا لدرجة الاهتمام بالمطبوعات الحكومية بين الحين والأخر.
وكانت دار الكتب تتبع المدخل الموزع لمجموعاتها الإضافة الحكومية حيث كانت مجموعاتها محدودة واعداد المفهرسين متوفرة بالإضافة قلة عدد المستفيدين منها.
ومن ثم لم يكن هناك اى معالجة خاصة لهذه المطبوعات ولما توفقت المطبوعات الحكومة الأمريكية على الدار بدأ التفكير في انشاء قسم للمطبوعات الحكومية ولكن لم تعد بطاقات فهرسة كاملة ولم يتم اعداد فهرس خاص لهذا القسم ولم يستفيد العاملين في هذا القسم بالكشافات والقوائم المطبوعة التي تضم المطبوعات الحكومية مثل شدة الإيداع المصرية والفهرس الشهري الأمريكي لمعالجة هذه المطبوعات كما انه لم تتح الخدمة لهذه المطبوعات ولم تعد هذا القسم مكتبات متخصصة ولم يحدث اى ميزة من مميزات المدخل التفصل على العكس تمثلت فيه كل عيوب هذا المدخل .
والادهى من ذلك وبدلا من تصحيح هذا الوضع صدر في 1979قرار بإعادة ادماج

المطبوعات هذا القسم ضمن المجموعة العامة للرصيد على الرغم من استمرار الكيان الإداري للقسم في الهيكل التنظيمي لدار الكتب. ونتج عن ذلك بقاء معظم هذه المطبوعات في قسم التزويد ولم يسجل منها الكثير ولم يفهرس منها الا النذر اليسير وغالبيتها العظمى لم تتح بعد للمستفيدين ولأتوجد أداة ببليوجرافية واحدة لضبطها والتعريف بها.

ثالثا: الخدمة والاسترجاع

قد لا تحظى تقنيات المكتبات من المطبوعات الحكومية رغم أهميتها كمصادر أولية للبحث بالاهتمام الكافي وبالاستخدام الفهرس يتناسب مع هذه الأهمية.

وقد يرجع قلة او عدم استخدام مثل هذه المواد الى استخدام نظم تصنيف غير مألوف للمستفيدين او الى فصلها عن سائر مجموعات المكتبة مع صعوبة الاحتفاظ بمتابعتها والإبقاء على حداثتها واستكمالها. وهناك عوامل أخرى قد تسبب قلة الاعتماد او استخدام المطبوعات الحكومية كصعوبة الوصول الى المعلومات التي تتضمنها والى ضعف أساليب تكشيفها وعدم كفاية او كفاءة القائمين على اعداد وصيانة وخدمة هذه المجموعات.

وتتنوع الخدمات المقدمة لتلك المجموعة من مكتبة لأخرى فبينما تقتصر الخدمة في بعض المكتبات على مجرد الارشاد والى إمكانه وقد تتدرج الخدمة الى تقديم مختلف طرق الوصول الى المعلومات الموجودة في هذه المواد ويرجع العامل الأساسي في تعميم مستوى الخدمة في أى مكتبة الى مستوى أداء كفاءة القائمين على خدمة هذه المجموعات والى مدى كفاية ونوعين الأدوات المرجعية التي تخدم هذه المطبوعات من حيث الارشاد والتعريف بها او بضبطها وتيسير الانتفاع بها.

ومن هنا تبرز أهمية تكثيف الجهود للأعداد المهني للقائمين على هذا النوع من المطبوعات سواء من خلال الدراسات الاكاديمية في دراسة المكتبات او عن طريق الدورات التدريبية والتعليم المستمر. وبالنسبة لدار الكتب تستخدم لتقدم خدماتها للمستفيدين من المطبوعات الحكومية ضمن ما تقدمه لباقي المواد التي تقتنيها وكانت تقتصر هذه الخدمة على الارشاد الى استخدام الفهرس او وجودها بالصدفة فوق قائمة الاطلاع. ولم يكن الحال أحسن مما كان عن عزلها في قسم خاص ولم تلقى العناية اللازمة والاهتمام في الاعداد والاتاحة للخدمة. ما أدى تضارب القرارات بخصوص هذه المجموعات بين دمجها في باقي المواد او بقائها منفصلة في قسم مستقل مع توافر الإمكانيات اللازمة لهذا الفصل مما أدى تراكم مجموعات المطبوعات الحكومية بكميات كبيرة دون أى تمثيل في أدوات الاسترجاع وبلا أي تسجيل في سجلات الدار، أضف الى ذلك ضعف إمكانيات الدار في ملاحظة تسجيل واعداد هذا الكم العامل وعدم توافر العناصر البشرية المذهلة فنيا للقيام بأعباء التنظيم والاعداد لهذه المجموعات .

وقد تخلص الى ان قسم المطبوعات الحكومية بدار الكتب قاصر عن تقديم خدمة مكتبية فعالة لهذه المجموعات وتقترح الباحثة في رسالتها خطة لتقديم الخدمات المناسبة لمجموعات المطبوعات الحكومية التي ينبغي اتاحتها للمستفيدين بدار الكتب وذلك على ضرر طرق التنظيم والاعداد المقترحة واحتياجات المستفيدين وطرق تطوير معالجة هذه المجموعات. وقد تضمنت الخطة المقترحة توفير أدوات الاسترجاع وتقديم الخدمات المرجعية والاعداد المهني للقائمين على هذه المواد وتعريف الباحثين بها . على ان يتم قياس الاستخدام بصفة دورية من اجل التعرف على مستوى الأداء ومن اجل زيادة نسبة الاستخدام لهذه المجموعات.

المطبوعات الحكومية السعودية

عرض موجز لنشأة وتاريخ تطور المطبوعات الحكومية السعودية وفئات هذه المطبوعات من كتب ودوريات , وابرز الهيئات والمصالح الحكومية التي قامت بنشرها كما تظهر الدراسة التي اعدها ناصر السويدان عدم كفاءة الأدوات والمصادر الببليوجرافية الحالية وتبين مدى الحاجة الى وجود ببليوجرافية وطنية .

استهل الباحث دراسة بتعريفات المطبوعات الحكومية والتسميات المختلفة لهذه المطبوعات مثل المطبوعات الحكومية , المطبوعات الرسمية , الوثائق الحكومية , الوثائق العامة .

النشأة والتطور التاريخي للمطبوعات الحكومية:

سبقت منطقة الحجاز باقي مناطق المملكة في مجال الطباعة والمطبوعات حيث ادخل الاتراك الطباعة في الحجاز. أيام الحكم التركي – عام 1300 هـ (1882م)

بأنشاء المطبعة الميرية والتي تعرف بالتركية باسم. حجاز ولايتي مطبعة سي وكانت اعمال المطبعة مقتصرة على طباعة مؤلفات علماء الدين، والادباء، بينما كانت المطبوعات الرسمية الصادرة عن الحكومة التركية قليلة جدا مقارنة بباقي المطبوعات. وكان اول مطبوع حكومي (حجاز – سي) وهو المطبوع الدوري لولاية الحجاز صدر في عام 1301 هـ / 1883 م وكانت محتوياته تصدر باللغة التركية مع بعض بيانات بالعربية ويتضمن هذا المطبوع معلومات واحصاءات عن الولاية.

وصدرت اول صحيفة رسمية في مكة باسم " حجاز " في 8 /10 / 1326 هـ 3 /11/ 1908 في اربع صفحات والتي استمرت في الصدور حتى 1334 هـ / 1916 (نهاية الحكم التركي للحجاز).

وبقيت المطبعة الأميرية هي المطابع الوحيدة في الحجاز مدة تزيد على ربع قرن حيث ظهر عدد من المطابع التجارية مثل المطابع الماجدية ومطبع الإصلاح وغيرها.

وفي العهد الهاشمي. بقي الحال كالة في العهد التركي حيث لم يحصل تجديد او تطور للمطابع مع ندره او قلة المطبوعات الحكومية بمراحل عديدة في مسيرة التطور بدا من عام 1343 هـ (1924 م). ويمكن تقسيم العهد السعودي الى مرحلتين زمنيتين : المرحلة الأول (1343 – 1373 هـ / 1924 – 1953) وهى تمثل فترة حكم الملك عبد العزيز وهى فترة تأسيس وكان الاهتمام فيها موجه بالدرجة الأول الى توحيد البلاد وتأمين استقرارها والمرحلة الثانية (1374هـ / 1954 الى 1403 / 1983م) وشهدت هذه المرحلة زيادة في الدخل واستقرار داخلي وزيادة ملحوظة في عدد المطبوعات الحكومية.

المرحلة الأولى (1924 – 1953)

صدرت جريدة ام القرى في 15 / 5/ 1343 هـ باعتبارها الجريدة الرسمية للعهد السعودي وكانت في اول ظهورها تنشر بعض المقالات الأدبية الى جانب الاخبار والبيانات الرسمية.

ثم اقتصرت بعد ذلك والحالات الأدبية في نشر المراسيم والبيانات الرسمية فقط.

وتعتبر الأنظمة اول أنواع المطبوعات الحكومية بعد الصحيفة الرسمية ومثال لهذه الأنظمة. نظام رسوم الطوابع للحكومة الحجازية , نظام إدارة الحج , ثم تلتها بعض الأنواع الأخرى مثل المعاهدات والاتفاقيات , واستمرت مطبعة إدارة الحج , ثم تلتها بعض الأنواع الا خرى مثل المعاهدات والاتفاقيات , واستمرت مطبعة ام القرى في طباعة المؤلفات الدينية والأدبية مما كان لم ابلغ الأثر في تنشيط الحركة الفكرية في البلاد كما شاركت بعض المطابع التجارية مثل مطابع الاصغها في وتدرسه الطباعة او المطابع السلفية في طبع بعض المطبوعات الحكومية مثل نظام المدارس , نظام المجادل ومجموعة أنظمة البرق والبريد والهاتف ولكنها تمثل نسبة 2.23 % عن اجمال المطبوعات الحكومية السعودية كما يقول الباحث . وتميزت تلك الفترة ببداية صدور فئات جديدة من المطبوعات مثل الأدلة والمطبوعات الإعلامية والمواصفات.

المرحلة الثانية (1954 – حتى الوقت الحاضر)

انعكس التطور الذي تميزت به هذه المرحلة على زيادة مضطردة للمطبوعات الحكومية وكان هذا التطور نتيجة لعدة عوامل منها العامل الاقتصادي بزيادة ثروة البلاد من البترول، الاستقرار الداخلي في البلاد. والاهتمام بالتعليم وتطور فنونه الطباعة بالإضافة الى توسع وتطور الجهاز الإداري الحكومي وزيادة نشاطاته.

كما ظهرت مطبوعات حكومية كثيرة مطبوعة بالا ستنسل تصل الى 27% تقريبا كما زادة نسبة المطبوعات الحكومية في الرياض العاصمة الى 72% ليها مكة وجدة لكل منها 10 %.

واستمرت مركز النمر وغزارة انتاج المطبوعات الحكومية فقط صدر في العهد الهاشمي (9 سنوات) مطبوعين اثنين صدر في عهد الملك عبد العزيز (30 سنة)

104 مطبوع وصدر حتى 1983 في المرحلة السعودية الثانية (30 سنة) ما يقرب من 4520 مطبوع حكومي وفي السنة الواحدة صدر 244 مطبوعا.

توزيع المطبوعات حسب الهيئات الحكومية:

تتفاوت الهيئات في اهتماها وقدرتها على اصدار المطبوعات ويلاحظ ان الدول تصدر المطبوعات التي تختص بالأنظمة والاتفاقيات وبعض التقارير والدراسات وتصدر الهيئات الحكومية الجزء الأكبر من المطبوعات الحكومية وعلى ضرر ما قام به الباحث من حصر للهيئات الحكومية التي تقدم بالنشر تبين انها مقسمة كالتالي:

20 وزارة – 7 جامعات – 27 مؤسسة حكومية

وقد انعكس نمو الجهاز الحكومي على حركة النشر الحكومي وتبين ان النشر الحكومي يتركز لدى 11 هيئة حكومية منها اربع وزارات وثلاث جامعات واربع هيئات حكومية واذا أضيفت الأنظمة تبلغ مطبوعات هذه الهيئات مجتمعه 3656 مطبوعا تمثل اكثر من 78 % من جملة المطبوعات السعودية.

وتقتصر المطبوعات الحكومية السعودية الى اكتمال التغطية النوعية والزمنية والموضوعية وتعكس مطبوعات كل هيئة مجال عملها.

فئات المطبوعات:

يمكن تقسيم المطبوعات الحكومية السعودية الى قسمين رئيسين الأول المنفردات (الاعمال المستقبلة في الصدور.

ومن المصادر الببليوجرافية ما هو خاص بالمطبوعات الحكومية وحدها ومنها عام بمصادر تضم مطبوعات حكومية ومنها ما هو مصادر غير معيارية ومنها ما هو مصادر معيارية: أمثله المصادر الببليوجرافية غير المعيارية:

وهي تعمل الدوريات والدراسات الببليوجرافية حيث تخصص بعض الدوريات ابوابا ثابتة تنشر فيها بعض المطبوعات مثل مجلة عالم الكتب التي تصدر فصلية في الرياضة منذ 1400 ومن الدراسات معجم المطبوعات في المملكة العربية السعودية التي قام بها جداء الطاهر ونشرت على حلقات في مجلة العرب التي تصدره في الرياض أيضا.

امثلة للمصادر المعيارية:

(ا) – الفهارس المطبوعة

وهى فهارس بمقتنيات المكتبات عامة ومنها فهارس خاصة لأقسام المطبوعات الحكومية بها والمكتبات مثال:

- فهرس المطبوعات الحكومية: تقنيات المكتبة المركزية جامعة الملك سعود الرياض 140 هـ
- المطبوعات الرسمية في المملكة العربية السعودية ببليوجرافية مختاره بمجموعة

- قسم المطبوعات الرسمية في مركز الوثائق – معهد الإدارة العامة – الرياضة 1401 هـ
- الفهرس الموحد للدوريات: جامعة الملك سعود الرياض 1397 هـ

(ب) – الببليوجرافيات الحصرية

وهى الاعمال التي تقوم بحصر اوعية المعلومات او الإنتاج الفكري السعودي بصفة عامة ومنها:

- المطبوعات الحكومية السعودية: الإحصاءات التقارير والنشرات الدورية ببليوجرافية مختارة. الرياض جامعة الملك سعود , 1401 هـ
- مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض , 1400 هـ
- الإنتاج الفكري في معهد الإدارة العامة. الرياض 1402 هـ
- قائمة المواصفات القياسية السعودية: الرياضة: الهيئة , 1402هـ

(حـ) ببليوجرافيات خاصة بالإنتاج السعودي عامة:

معجم المطبوعات السعودية / اعداد شكري العنانى الرياض، دار الكتب , 393 هـ

حركة التأليف والنشر في المملكة العربية السعودية / اعداد يحيي محمود ساعات 1399 هـ ويؤخذ على المصادر الببليوجرافية السعودية انها تفتقر الى التغطية الزمنية لما ينشر من مطبوعات. كما انها تفتقر الى التكامل والترابط فيما منها والكثير منها ينقصها الاعداد الجيد واتباع القواعد والتقنيات الدولية للوصف الببليوجراف. ويمكن القول ان أطروحة الدكتورة للباحث لموضوع الضبط الببليوجراف للمطبوعات الحكومية السعودية (1405) هـ والتي تشتمل على 4656 مطبوعة حكومية تعد قائمة تجريبية قصد بها دراسة إحصائية عن اهم المتغيرات للمطبوعات الحكومية السعودية وليست قائمة شاملة لكل ما نشر من مطبوعاته حكومية.

اتاحة المطبوعات الحكومية للخدمة والاستفادة:

نظر الأهمية هذه المطبوعات باعتبارها مصادر أولية للبحث والباحثين الا انه توجد بعض الصعوبات التي تواجه اتاحة هذه المطبوعات للخدمة منها ما يلى:

1- قصور وضعف المصادر الحالية
2- عدم وجود مكتبة مركزية للمطبوعات الحكومية انما هي اقسام متفرقة في بعض المكتبات
3- الصعوبات الخاصة بالتوزيع والتي لا يضمها مركز موحد للتنسيق ولتسهيل توزيعها على نطاق أوسع. وعادة ما بين التوزيع عفوي واجتهادي واستثناء من هذا الواقع هناك صورة مشرفة لوكالة وزارة البترول. وغيره بحيث تطبق نظاما جيدا للتوزيع باستخدام الحاسب الآلي حيث يتم تسجيل أسماء الهيئات والافراد ومع كل اسم بيان بالمطبوعات التي ترسله الية كما

يقوم الحاسب بحصر النسخ الموزعة من كل مطبوع وعدد النسخ الباقين من المطبوع كما خصصت بعض الهيئات مكاتب لبيع مطبوعاتها كما هو الحال في المكتبة المركزية العامة بجانب الرياضة

4- نفاذ النسخ المطبوعة.

5- والمطبوعات الحكومية بالاستنسل تعد محدودة النسخ ومحدودة التوزيع أيضا لذا يقترح الباحث للنهوضة بالمطبوعات الحكومية السعودية واتاحتها للخدمة والاستفادة الاهتمام بشئون الطباعة والنشر والتوزيع وإصدار بعض الإجراءات الإدارية والتنظيمية لإمكانية حصر المطبوعات والتعرف عليها والتنسيق بين الهيئات المنتجة لهذه المطبوعات والمحافظة على اصدار أدوات للضبط الببليوجراف بصفة متكاملة ودقيقة ومنتظمة.

عناصر نظام تصنيف المطبوعات الحكومية

1- مجموعة الدول

أ – الدول -إنجلترا – السعودية – فرن – مصر الجهاز المركزي – جامعة القاهرة – وزارة البترول

ب – المنظمات الدولية

2- تفريغ كل دولة

3- الجهة المصدرة للمطبوعات

4- تفعيل الجهة المصدرة

5 – أنواع المطبوعات واشكالها

6– عناوين الاعمال وعدد مجلدات كل عمل

كلية الآداب العلوم الهندسة (كتب – دوريات (مجلة كلية الآداب) – نشرات – وثائق)

مكونات رقم التصنيف (المصدر – الشكل – التسلسل)

مثال: (دولة – وزارة – مؤسسة) (نقدية، دورية) عدد المجلدات في كل عنوان ولتوضيح كيفية بناء رقم التصنيف اليك المثال التالي:

تصنيف المطبوعات الرسمية

المصدر: فهد إبراهيم العسكر، تصنيف المطبوعات الرسمية، تجريبي

مركز الوثائق بمعهد الإدارة العامة. مكتبة الإدارة

طرح الكاتب نظام متكامل على حد قوله لتصنيف المطبوعات الرسمية مبنى على سته عناصر:

1- يشتمل على مجموعتين. ا-مجموعة الدول (مرتبة – هجائيا) ب – مجموعة المنظمات الإقليمية والدولية
2- يشتمل على تحديد لكل دولة او منظمة كتفريغ لمجموعات العنصر الأول
3- يشمل تحديد الجهة التي اصدرت المطبوعات
4- يشتمل على تفصيل للجهة التي أصدرت المطبوعات
5- يشتمل حصرا محددا الأنواع المطبوعات , وتحديدا لشكل المعلومات في اطار المطبوعات الرسمية
6- يشمل حصرا لكل عنوان ورد تحت أي شكل من الاشكال. كما يشتمل على حصر لعدد المجلدات في العنوان الواحد.

أرقام التصنيف

يتكون رقم التصنيف من ثلاث اقسام:

القسم الأول – الأرقام الخاصة بالمصدر ... مثال دولة , وزارة , فردية

القسم الثاني – الأرقام الخاصة بالشكل ... مثال تقارير أولية

القسم الثالث – الأرقام الخاصة بالتسلسل ... مثال عدد المجلدات في كل من

سيكون تركيب رقم التصنيف كالتالي:

1 /1/ 2 – 2

10 / 1/ 1 -5

ويمكن توضيح هذا الرقم كما يلى:

مجموع الدول 1-المملكة العربية السعودية (كتفريع من مجموعة الدول)

الوزارات (كتقسيم مصدري موحد)

وزارة الاعلام (كتفريع من التقسيم المصدري)

خطب وتصريحات (كتقسيم شكل موحد)

تسلسل الوثيقة وفقا للعنوان (تقسيم فرعى للشكل)

عدد المجلدات

عناصر النظام

يتكون النظام من سنة عناصر يتم الفصل بينها بشرطة مائلة (نقطة (/) او نقطتين (:) وشرطة (-) وفاصلة (،).

الجداول

جدول رقم (1)

جدول التقسيم المصدري الموحد:

1- المجالس الحكومية (مثل : مجلس الوزراء , مجلس الشورى والمجالس التشريعية (البرلمان)
2- الوزارات
3- الدوائر والهيئات العامة
4- المؤسسات العامة
5- الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب
6- مراكز البحوث والمعلومات
7- صناديق التمويل والاستثمار
8- البنوك ومكاتب الصرافة
9- مكاتب الاستشارات والتخطيط
10- الجمعيات والاتحادات والمنظمات الخيرية
11- الشركات التجارية
12- الغرف التجارية والصناعة
13- المجالس واللجان
14- النوادي الأدبية والرياضية

جدول رقم (2)

جدول التقسيم الشكل الموحد

1- الاتفاقيات والمعاهدات والعقود
2- التقارير الإحصائية
3- الأدلة والمرشدات
4- تقارير الأبحاث
5- (مفتوح)
6- التقارير الاستشارية
7- تقارير الإنجازات (الكتب السنوية)
8- التقارير المالية والموازنات العامة
9- الخرائط والاطالة والصور الجوية
10- الخطب والتصريحات
11- تقارير التخطيط والتنمية
12- الرسمية البيانية والخرائط التنظيمية
13- الفهارس , الكشافات , المستخلصات , الببليوجرافيات
14- محاضر وقائع ومقررات المؤتمرات والحلقات العلمية والندوات
15- السير والمذكرات الشخصية
16- المراسلات الرسمية

17- الكتيبات والنشرات
18- اللوائح والأنظمة (القوانين) الدساتير والمواثيق والتشريعات

نموذج لبيان كيفية بناء رقم التصنيف وتنظيم بطاقة الفهرسة

1- رقم التصنيف 2 – مجموعة الدول , السعودية 3 – الوزارات

4 – مديرية البريد 5 – الرقم التسلسلي للمطبوع شكل المطبوع

السعودية. وزارة البريد والبريد والهاتف -الدولة والجهة المصدرة

المباني البريدية الحديثة (الرياض، الجدة، الدمام،) - بيان النشر- العنوان

المديرية و1402هـ.

1 – برق وبريد ، مدخل أضاف بالموضوع 2 – عقارات أ – العنوان مدخل .

كيفية الحصول على مطبوعات اليونسكو Enesco pens

Commercial services Division place de for tenoy . 15700 Paris

Felex 204461

Fax 42733007

A study of the industry of Roth name's registers within the region of Mohammed aly basha.

Schemeckebier Laurence f . East in Roy B. government publications and their use and was ringtone D.C , 1969

- الفهارس والكشافات ونماذج من المطبوعات
- الفهارس والكشافات العامة والشاملة
- الحكومية الأمريكية – الفهارس والكشافات الدورية
- القوائم والكشافات الخاصة
- قوائم المسلسلات
- الببليوجرافيات
- التصنيف
- المطبوعات التي تصدر عن السلطات التنفيذية
- المطبوعات المكررة

- إتاحة المطبوعات
- التوزيع على الافراد
- التوزيع على المكتبات
- مشروع الوثائق الاستكشافية
- مخازن ارصدة لجنة الطاقة الذرية
- مجموعات المطبوعات
  - مطبوعات مجلس النواب (الكونجرس) الأمريكي
- المناظرات
- التقارير (الاعمال السنوية)
- تجميعات المناظرات والاعمال السنوية
- الوثائق والتقارير
- جلسات الاستماع
- مطبوعات اللجان الأخرى
- المواثيق (مشاريع القوانين) والقرارات
- التاريخ التشريعي
- المطبوعات المتنوعة
  - الدساتير الاتحادية ودستور الدولة
  - الدستور الاتحادي لكل ملاحق الدستور الاتحادي

دستور الدولة

  - القوانين الاتحادية
    - سلسلة القوانين الشاملة
    - التقنيات (التشريعات)
    - الكشافات العامة للقوانين الاتحادية
    - التجميعات المحدودة للقوانين الاتحادية
  - قوانين الدولة
    - الكشافات العامة ومختارات قوانين الدولة
    - التجميعات للمجالات المحددة
  - قرارات المحكمة
    - القرارات التي تنشر بانتظام
- التجميعات الخاصة
- -الإجراءات الإدارية والقواعد الفرعية
- أوراق الرؤساء
- الرسائل
- الخطب
- المراسيم والقرارات التنفيذية
- الأوراق الأخرى

- المكتبات الرئاسية
- -الشئون الخارجية
- المعاهدات
- الاتفاقيات التنفيذية
- المراسلات الدبلوماسية
- التطورات الجارية في العلاقات الخارجية
- المؤتمرات
- الاحكام
- المشاكل الأهمية
- المطبوعات الثنائية عن العلاقات الخارجية
- المطبوعات المتنوعة للعلاقات الخارجية

– تقارير عن العمليات

- تقارير الرؤساء الأقسام الوزارية
- تقارير المكاتب
- تقارير الوزارات
- تقارير عن المؤسسات المستقلة
- التقارير السنوية الصادرة كوثائق
- تقارير أخرى عن العمليات
- الرسائل والوثائق
- مستخلصات الرسائل والوثائق
- التنظيم والقوى البشرية
- الفرع التشريعي
- الفرع القضائي
- الفرع التنفيذي

– الخرائط

- خرائط الولايات المتحدة
- خرائط الولاية
- خرائط المقاطعات
- الخرائط الطبوغرافية
- الخرائط الجيولوجية
- الخرائط الزراعية
- الخرائط والغابات العامة
- خرائط الطقس
- خرائط الطقس
- خرائط القضاء
- الممرات المائية
- الحدود الدولية

- الخرائط التاريخية
- خرائط العالم
- خرائط المناطق الأجنبية
  – المطبوعات الفنية للأقسام الأخرى
- التقارير والمترجمات الفنية المجموعة ككل
- المطبوعات المعدة
  – الدوريات
- المطبوعات الفيلمية للمطبوعات الحكومية
- عمليات التصغير
- اتاحة الوثائق الحكومية المتاحة على ميكروفيلم

ملحق – قائمة بالمكتبات التخزينية

استمرت المطبوعات الحكومية في النمو والاضطراد في العدد وفى الأهمية و وأصبحت أداة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للتربويين الباحثين وصانعي القرار.

يواجه المستخدمين في المطبوعات الحكومية صعوبات في الالمام المطبوعات الحكومية الحديثة وذلك بسبب النقص في وجود التصنيف الذي يدل على أماكن تلك المطبوعات.

الغرض في هذا الكتاب هو وصف ادلة المطبوعات الحكومية لكى تمد المستفيدين بالكشافات والفهارس والببليوجرافيات المتاحة.

بهدف شرح نظم الترقيم ومناهج العنونة لجذب الانتباه للمسلسلات المتكاملة من هذه المطبوعات. وللإشارة لكيفية الحصول على هذه المطبوعات

ويعد هذا الكتاب دليل لتزويد واستخدام المطبوعات الحكومية، كما ان يستشهد بالكثيرين المطبوعات.